

المجلة الموظف

1964-1960



مركز البحوث والدراسات الكويتية

المجلد الأول
دور مجلة «الموظف» في توثيق النظام الإداري
في دولة الكويت

الفصل الثاني

ورشة التنظيم والتطوير العمراني

التطور العمراني

أفرغ المهندس سابا جورج شبر رؤية شاملة حول التطورات العمرانية الحاصلة في الكويت بدءاً من العدد التاسع^(١)، كان من بينها على -سبيل المثال- ما وقع منها في هذا العدد في نحو ثمانين صفحة، قبل أن يتوسع في الأعداد اللاحقة لبحث التنظيم العمراني والمدني في الدول العربية المختلفة، معتبراً أن مدينة الكويت آنذاك كادت أن تكون المدينة العربية الوحيدة التي سعت لتطبيق أسس التنظيم المدني والعمراني السليم، وهو ما ساهم في تحولها من مجرد مدينة ساحلية في طرف الصحراء محاطة بالأسوار تتسم بطابع شرقي قديم إلى ما عرفته من تحول جذري في كافة النواحي العمرانية والثقافية والاجتماعية، والأهم أن كل ذلك استغرق عشر سنوات فقط، حتى إن مساحة المدينة الجديدة تفوق تلك القديمة بنحو عشرين مرة، كما أن مثل هذه التحولات بنيت على أسس واضحة؛ حيث تم التعاقد مع شركة متخصصة لإعداد مخطط تنظيمي للمدينة، وكيف ترافق كل ذلك مع نمو هائل في عدد السكان قفز من ١١٠ آلاف نسمة في العام ١٩٤٨م إلى نحو ٣٥٠ ألف في العام ١٩٦٢م. وتطرق شبر إلى أن التطور الذي شهدته المدينة طال كافة مستويات إنشاء مدن سكنية نموذجية جديدة تنفذ عملية استملاك واسعة في المدينة وإنشاء الطرقات السريعة ومناطق الخدمات من مستشفيات ومدارس والحدائق وسواها، حتى أصبحت الكويت في تلك الفترة في مقدمة الدول في ميادين الخدمات الإنسانية والاجتماعية، كما سلط الضوء أيضاً على الدور الذي لعبه المجلس البلدي؛ سواء من خلال العمل على تطوير المنطقة التجارية المركزية، أو إزالة العوائق أمام تطوير الكورنيش البحري، أو إجراء مسح جوي شامل للكويت ودراسة حركة المرور. وأشار في ختام بحثه المطول إلى

(١) العدد التاسع، ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٢م، ص ١٢.

أن هذه الحركة العمرانية الشاملة سيلها مرحلة ثانية من التطور تركز على المشاريع الصناعية وتوفير البنية التحتية اللازمة والضرورية لها.

المناطق السكنية الجديدة

كذلك شمل البحث التوجهات الحكومية والتخطيط لإنشاء مناطق نموذجية جديدة وإنشاء مساكن للمواطنين، ورأى شبر أن الكويت في تلك الفترة كانت المدينة العربية الوحيدة التي ثبتت فكرة تنظيم مناطق سكنية جديدة في ضواحيها تشمل عدداً معيناً ومحدوداً من السكان، إلى جانب توفير الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية ومرافق رياضية وترفيهية، وهي وعلى الرغم من أنها كان تضم مباني متشابكة كما هو الحال مع المدن العربية الأخرى، فإنها أخذت بفضل النهج العمراني الجديد تشهد ولادة المدن النموذجية، ومن بينها آنذاك الخالدية، العديلية (العديلية)، الدية (الدعية)، الشعب، الدسمة القادسية الفيحاء والشامية وكيفان والشويخ وغيرها، وقد استند المخطط الجديد لهذه المدن إلى ما بدأ المهندسون قبل عشر سنوات في تطبيقه كشبكة عامة لتوزيع المياه خارج الأسوار القديمة لتمتد إلى هذه الضواحي الجديدة.

وكانت البلاد في تلك الفترة تشهد ارتفاعاً في الطلب على قسائم البناء، خصوصاً بعد أن قررت الدولة استملاك مساحات من الأراضي القديمة بطلب من جهاز تنظيم المدن في بلدية الكويت، وهو ما شكل دافعاً إضافياً للإسراع في توفير القسائم للأهالي مع توفير الخدمات الرئيسية فيها، وذهب الكاتب إلى تسليط الضوء على مناطق نموذجية معنية كالخالدية والعديلية باعتبارها واحدة من مناطق السكن في ضواحي مدينة الكويت، فالخالدية ضمت نحو ٦٧٠ قسيمة، وقد وزعت قسائمها بالاقتراع السري بين الأهالي للعائلات المستحقة، وبالتوازي مع ذلك كانت المنطقة تشهد عملية بناء لمئات البيوت؛ إذ كان من المتوقع الانتهاء منها في غضون ٢٠ شهراً، أما في التخطيط العام فقد ضمت المنطقة مدارس وحدائق عامة وكافة المرافق الأساسية من مواقف سيارات وغيرها، فيما جرى تصميم الشوارع بطريقة تسمح بالحد من سرعة

السيارات، مع تخصيص مساحات للمناطق الخضراء، كما كان يجري في الوقت نفسه إعداد المخططات الخاصة بمنطقة العديلية بعد موافقة المجلس البلدي على التخطيط الصادر من دائرة تنظيم المدن، وقد بدأ تطبيق مخطط العديلية في شهر يوليو ١٩٦٢ م، وتضم ٧٨٠ قسيمة، وشمل البحث التطرق إلى كافة المزايا الخاصة بالمنطقة كالتنظيم الهيكلي الإنشائي، وإنشاء المناطق الفرعية، وكيفية تنظيم القسائم، وحركة المرور.

ووسط هذه المزايا المهمة لفت شبر إلى أهمية تبني مفهوم السكن العمودي، خصوصاً في ظل الزيادة المستمرة على المنازل التقليدية مع ضرورة مراقبة هذا التطور في المستقبل، دون أن يفوت الإشارة إلى تعاقد البلدية مع شركة سويدية لتنظيم المدن لتعمل إلى جانب الدائرة المختصة في إعداد رسوم مفصلة لبرنامج إنشاء مناطق جديدة في الرميثة، بحيث تكون مهيأة لاحتضان ١٢٠٠ نسمة، فيما ستكون الكويت في القريب العاجل، من خلال العديلية والخالدية والرميثة، قد وفرت سكناً لنحو ٣٤٥٠ عائلة أي ما يزيد على ٢٠ ألف نسمة.

كورنيش الكويت الوجه الجمالي

مع التنوع في المضمون الذي عرفته (الموظف) منذ العدد السادس، لم تفوت مواضيعها فرصة الإشارة إلى الجهود العمرانية التجميلية التي كانت تشهدها بعض المرافق، والتي كانت تسير جنباً إلى جنب وبشكل متواز مع التطور الإداري والمؤسسي، وقد عرج شبر على قصة تطوير الكورنيش البحري إذ تحدث عن قصة ولادة المشروع الذي اقترحت في وقت سابق بنحو ٤ سنوات على العام ١٩٦٢ م شركات المقاولات، قبل أن يبدأ المجلس البلدي بدراسته بشكل جدي والسعي إلى معالجة العوائق أمام تنفيذه، من بينها نقل سوق الخضار ومنطقة بناء السفن على طول شارع الخليج العربي إلى مواقع أخرى، مع المحافظة على موقع قصر السيف بالنظر إلى طابعه المعماري القديم والاتصال العاطفي به، ولم تكن تلك الجهود إلا لتؤسس وتهيئ الأرضية لتطوير كورنيش بطول ٦ كيلومترات قبل إعداد الرسوم والنماذج، ممتد من عشرين إلى الجهة المائية لقصر السيف

والجزء من قصر دسمان باتجاه الشعبية في الجنوب، وما يتطلبه تطوير هذا المشروع من إصدار قانون يمنع المباني على بعد ١٠٠ متر من منسوب الجزر العالي. وقد تقدمت لتطوير الكورنيش ٤ شركات بريطانية وأخرى كندية، وقد تضمن مشروع تطوير الجبهة المائية إنشاء عوائق مائية ودعائم على طول البحر، وإعادة إنشاء مرفأ السفن الصغيرة في موقع جديد، وإنشاء حوض جديد للقوارب، وإعداد مساحات يمكن معها إنشاء مقاهي ومطاعم وأمكنة مخصصة للاستحمام، وإنشاء طريق ذي اتجاهين، وبعد الأخذ بعين الاعتبار التوجهات التنظيمية للجنة التنظيم في وزارة الأشغال العامة رست المناقصة على الشركة الكندية، وكانت تكاليف المشروع تتجاوز ٢٠ مليون دينار، غير أن مجلس الإنشاء طلب إعادة التصميم على أساس خفض التكلفة إلى النصف.

وفي ضوء هذه المقترحات لتطوير الواجهة البحرية دعا المهندس إلى التخلي عن فكرة الكورنيش القصير والاستعاضة عنه بتبني كورنيش طويل يصل إلى ٦٠ كيلو متراً، وتوفير القوانين والإجراءات لمنع قيام الأبنية على طول الكورنيش، واعتماد التفكير الهندسي الجديد، مطالباً بمنح قسم تنظيم المدينة سلطة لوضع الخطوط العريضة للمشروع الجديد بما ينسجم مع المخطط الرئيسي الشامل لمدينة الكويت. ومنع أي بناء على جانب البحر.